إشكالية العلاقة بين تقنية المعلومات وبناء الدولة وانعكاسها على وظائفها التقليدية

أ.قادة بن عبد الله عائشة [1]
أ.مسعودي أمينة [2]

الملخص:

يعرف المجتمع الدولي تطورا ملحوظا على جميع المجالات، ويأتي في مقدمتها المجال التكنولوجي الذي أصبح عنصرا أساسيا من عناصر قوة القوة بالإضافة إلى العامل الاقتصادي والعسكري، من هذا المنطلق تسعى الدول إلى اكتساب المزيد من عوامل قوتها، مما يسمح لها بزيادة قدراتها التنظيمية خاصة فيما يتعلق بالمجال التكنولوجي الذي أصبح هاجس الدول في الفترة الحالية، خاصة إذا ما اعتبرنا بأنه عامل لا يتعرف لا بالحدود ولا الزمن.

Résumé:

The international community knows the remarkable development of all areas, and comes in the forefront of the field of technology, which has become an essential element of force strength in addition to the economic and military factor.

From this standpoint countries are seeking to gain more strength factors, allowing it to increase especially with regard to the technological domain, which has become obsessed with countries in the current period, especially organizational capacity if we consider that factor does not recognize no borders and time.

مقدمة:

يعد التطور المعرفي الذي يشهده العالم من أهم الأحداث التي شهدها بداية من الثورة الصناعية وانتهاء بالثورة في مجال تقنية المعلومات والاتصال لما لها من أهمية وتأثير على المجتمعات. وقد كان هذا التطور نتاج جهود مفكرين وعلماء ساهموا بشكل كبير في تقريب المجتمعات ونقل الأخبار وبالتالي جعل العالم بمثابة قرية صغيرة.

وككل مرحلة من مراحل التطور حاولت البشرية استغلال هذه الإمكانيات وتطويرها من أجل النهوض بشعوبها وتحقيق قفزة نوعية في مجالات مختلفة مما يؤهلها إلى مصاف الدول المتقدمة التي تحتكر الأساليب والوسائل التقنية مما يساعدها على أداء

1 باحثة في السياسات المقارنة.
2 باحثة في السياسات المقارنة.

Scanné avec CamScanner

وظائفها واستمرارها في ظل التحديات التي تواجه بناء الدولة.

ولمعالجة هذا الموضوع تم صياغة الإشكالية التالية: ما هي العلاقة بين بناء الدولة والتقنيات الجديدة للاتصال؟ وما هي إنعكاساتها على أداء وظائفها؟.

I. تحديد إيتيمولوجي للمصطحات:

1- المجتمع المعلوماتي:

مصطلح جديد ظهر في النصف الثاني من القرن العشرين وأصبح واقعا بدأت كثير من الدول تعيشه وأمالا تسعى إليه للانتفاع به. فالبشرية مرت بثلاث مراحل هي[1] :

- المجتمع الزراعي: الذي كان قوامه الأساسي الأرض وظل قرونا عديدة إلى أن ظهر مجتمع آخر ارتبط بالثورة الصناعية.

- المجتمع الصناعي: قوامه رأس المال، فالدول التي لا يتواجد بها رأس مال لازم للصناعة لا يمكن أن يوجد بها هذا المجتمع.

- مجتمع المعلومات: إعتمد أساسا على المعلومات وتقنيات التكنولوجيا الجديدة حيث أصبحت المعلومات فيه لازمة لكل فرد وتعاظم دورها في كافة المجلات الإقتصادية، الإجتماعية، السياسية والعلمية.

ولقد تعددت التعاريف التي تناولت مفهوم مجتمع المعلومات، ففي مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات المنعقد في جنيف سنة 2003 تم تعريفه، بأنه «مجتمع بسيط يستطيع كل فرد فيه استحداث المعارف والنفاذ إليها، واستخدامها وتقاسمها بحيث يمكن للأفراد والمجتمعات والشعوب من تسخير كامل إمكانياتهم في النهوض بتنميتهم المستدامة وفي تحسين نوعية حياتهم»[2].

أما تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003 فقد عرفه بأنه «المجتمع الذي يقوم أساسا على نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي من الاقتصاد والمجتمع المدني والسياسة والحياة الخاصة وصولا للارتقاء بالحالة الإنسانية باطراد أي إقامة التنمية المستدامة[3].

وفي سياق إيجاد إطار مجتمعي قائم على تعميم التكنولوجيات الحديثة في خدمة المجتمع للاستفادة من الخدمات الحديثة، دعت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

Scanné avec CamScanner

(OCDE) إلى ضرورة إدماج هذه التكنولوجيا ومن بينها استعمال الحاسوب الآلي، استعمال السمعي البصري..، وذلك منذ السنوات الأولى للتعليم الإبتدائي[4]. وبالتالي فإن الاستعمال المبكر لهذه الآليات والوسائل يساعد على النفاذ إلى المعلومات بسهولة أكثر ويسر العلاقات بين المواطنين.

ويعرف أيضا بأنه «المجتمع الذي يعتمد اعتمادا أساسيا على المعلومات الوفيرة كمورد استثماري وكسلعة إستراتيجية وكخدمة وكمصدر للدخل القومي وكمجال للقوى العاملة مستغلا في ذلك إمكانيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتطورة واستخدام المعلومات بشكل واضح في أوجه الحياة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية بغرض تحقيق التنمية المستمرة وتحسين نوعية الحياة للمجتمع وللأفراد»[5].

كما عرفه «بيتر دروكر Peter Druker» بأنه «المجتمع المعتمد على اقتصاد المعرفة وبأن الاقتصاد في هذا المجتمع سينتقل من اقتصاد السلع والبضائع إلى اقتصاد المعرفة»[6]، وبالإضافة إلى ذلك هو مجتمع يعتمد في تطويره بصورة أساسية على المعلومات وشبكات الإتصال والحاسوب، أي أنه يعتمد على ما يسمى بالتقنية الفكرية التي تضم سلعا وخدمات جديدة مع التزايد المستمر في القوة العاملة المعلوماتية[7].

-2 تكنولوجيا المعلومات:

تشير إلى تلك الوسائل المستعملة لإنتاج، معالجة، تخزين واسترجاع وإرسال المعلومات سواء في شكل كلامي صوتي أو كتابي أو صورة. وهي تشير أيضا إلى أنها حقل من حقول التكنولوجيا الحديثة حيث عرفتها منظمة «اليونيسكو» بأنها «تطبيق التكنولوجيا ومنها الحاسب الآلي، والأقمار الصناعية وغيرها من التكنولوجيات المتقدمة لإنتاج المعلومات الرقمية وتخزينها واسترجاعها وتوزيعها من مكان لآخر»[8].

وتعرف أيضا بأنها «تلك العملية التي يتم فيها استخدام عدد من الوسائل المادية والمعارف الذهنية في مختلف عمليات الاتصال والإنتاج من أجل تحقيق أهداف وغايات محدد سمتها الأساسية الدمج بين الوسائل التقليدية والحديثة على حد سواء»[9].

-3الحكومة الإلكترونية:

لقد تعددت التعاريف التي تناولت المفهوم فكل واحد عرفها من منظوره الخاص، فهناك من ربطها بتجميع كافة الدوائر ومراكز العمل الحكومي في إطار واحد لكي يسهل

Scanné avec CamScanner

تحقيق خدمات للمواطنين وذلك بغية تحقيق أكبر فعالية في الخدمة العمومية.

وعرفها البنك الدولي بأنها «عملية استخدام المؤسسات الحكومية لتكنولوجيا المعلومات مثل شبكات المعلومات العريضة، وشبكة الانترنيت وأساليب الاتصال عبر الهاتف المحمول، والتي لديها القدرة على تغيير وتحويل العلاقات مع المواطنين ورجال الأعمال ومختلف المؤسسات الحكومية وهذه التكنولوجيا يمكنها أن تخدم عددا كبيرا من الأهداف، مثل تقديم خدمات أفضل للمواطنين، وتمكينهم من الوصول إلى المعلومات مما يوفر مزيدا من الشفافية وإدارة أكثر كفاءة للمؤسسات الحكومية، كما أن نتائج هذه التطبيقات يمكن أن تؤدي إلى تقليل الفساد وزيادة الشفافية وقناعة المواطن بدور المؤسسة الحكومية في حياته»[10].

وقد ارتبط المفهوم بمفاهيم أخرى كالأعمال الإلكترونية والإدارة الإلكترونية والحكومة الرقمية والتي تشير إلى العمليات والهياكل التي تتفق مع إمداد الخدمات الإلكترونية ومؤسسات الأعمال المختلفة[11].

وتتطلب الحكومة الإلكترونية قيادة سياسية قوية لتحقيق نجاحها، فالقيادة يمكن أن تضمن تخصيص الموارد والخبرات اللازمة ومواصلة التعاون على الأمد البعيد، كما أنها تدفع بالمبادرة من خلال اتخاذ كل الخطوات الضرورية للتنفيذ[12].

4-بناء الدولة:

الدولة هي البناء الفكري والنظري لأسلوب حياة الجماعة وهي المرحلة المتقدمة في أسلوب عيشهم وحياتهم حيث تمثل الدولة الانتقال الفكري والتطبيقي من مرحلة عدم التنظيم إلى مرحلة المجتمع المنظم القائم على أسس قانونية صحيحة[13].

لذا فإن الدولة بالمفهوم القانوني ترتكز على أربع خصائص قائمة بحد ذاتها فإن وجدت سميت دولة بالمعنى المتعارف عليه في العرف والقانون، وتستند هذه الخصائص إلى، الإقليم، السكان، السلطة والإعتراف الدولي.

أما بناء الدولة فيشير إلى تلك الدولة التي تسمى عادة في الأدبيات بـ «الدولة الفاشلة» التي غيبت عن مؤسساتها القوانين والشرعية التي تجعلها قادرة على إنجاز وظائفها وبالتالي فهي غير قادرة على تحقيق التنمية الإقتصادية، الإجتماعية، الثقافية والسياسية في ظل التطور الهائل الذي تشهده المجتمعات الحديثة في منظوماتها المؤسسية.

Scanné avec CamScanner

ويعرف «فرانسيس فوكوياما» بناء الدولة بأنها: «تقوية المؤسسات القائمة وبناء مؤسسات جديدة فاعلة وقادرة على البقاء والاكتفاء الذاتي ما يعني أن بناء الدولة هو النقيض لتحجيم الدولة وتقليص قدراته»[14]، أي إقامة مؤسسات قائمة على القانون للقيام بالوظائف التي تعمل من أجل تحقيقها من أجل الصالح العام والقيام بوظائف التوزيع والتغلغل وكذا التكامل.

فبناء الدولة هو عملية تتطلب خلق الشعور بالمواطنة وتنطوي على قيم وتوقعات وتصورات جماعية تتعلق بالدولة يتبناها الأفراد والمجتمع المدني والمجتمعات، بالإضافة إلى بناء مؤسسات سريعة الاستجابة وقادرة وخاضعة للمساءلة وهو أمر يتطلب القدرة على تعزيز القدرة على تحصيل الضرائب وإنشاء آليات للتشاور وتنطلق من القاعدة للقمة[15].

II. العلاقة بين بناء الدولة وتقنية المعلومات وانعكاساتها على وظائفها التقليدية:

عرفت المجتمعات البشرية تطورا كبيرا عبر فترات زمنية مختلفة مما انعكس إيجابا على قدرتها على إيجاد نوع من التعاون بينها عبر استعمال الأساليب والأنواع المتطورة من التكنولوجيات الحديثة. وقد انعكس هذا التطور على أداء الدولة لوظائفها بعدما كانت الوظائف تستقر على قدرات معينة إلى ضرورة مواصلة تنمية هذه القدرات وجعلها أكثر قدرة على بناء الدولة مع إمكانية ضمان إستمراريتها في ظل التحديات التي تواجهها.

فبناء الدولة يقتضي بالضرورة التأكيد على الوظائف التي تقوم بها في إطار تحقيق الصالح العام لذا أكد «حامد ربيع» على أن أنها تقتضي «تعزيز القوة النسبية للدولة أو توسيع المقدرة التنظيمية لها في مواجهة المجتمع». ويشير هذا التعريف إلى وجود قضيتين هما:

- الأولى تتعلق بقوة الدولة والمتعلقة أساسا بالقوة العسكرية، الإقتصادية، السكانية، وحتى السياسية والدبلوماسية.

- أما الثانية فهي تشير إلى الجانب البنائي الوظيفي الذي حدده «غابريال ألموند» والتي حصرها في:

-1 القدرة الإستخراجية:

وهي تتعلق بإستخراج الموارد على أشكال مختلفة، فالدولة عندما تتعرض للهجمات

Scanné avec CamScanner

تقوم بإستدعاء مواطنيها بغية الدفاع عنها، في حين تعتبر الضرائب مثالا واضحا عن القدرة الإستخراجية حيث تعني إستخراج النقود أو السلع من أعضاء النظم السياسية للأغراض الحكومية[16].

-2 القدرة الإكراهية:

هي تتعلق أساسا بقدرة الدولة على فرض سيطرتها على كامل إقليمها وأيضا على السكان الذين يقطنون ذلك الإقليم، وذلك من خلال حشد القدرات التنظيمية المتمثلة أساسا في الشرطة والمصالح الأخرى التابعة لها.

-3 القدرة التكاملية:

وهي الوظيفة المنوطة بقدرة النظام السياسي على تجميع الأفراد وإنصهارهم وذلك بهدف خلق رباط قوي بين المواطنين من أجل زيادة درجة الولاء للدولة وليس للقبيلة أو العشيرة على إختلاف توجهاتهم الثقافية وكذا الدينية.

-1التأثير على الأداء المؤسسي:

يعتبر الأداء المؤسسي من أهم العوامل التي تعم كافة الأطراف المرتبطة بالمؤسسة من المساهمين، المديرين، العاملين وأجهزة الدولة المختلفة، فما هي إلا مجموعة من أجهزة السلطة التي تساعدها من المؤسسات الإدارية والسياسية والنظم القانونية والتي تحتكر وتتحكم في وسائل القهر المشروع.

ويعد مفهوم الأداء المؤسسي من بين المفاهيم الغامضة على الرغم من الكتابات القليلة التي كتبت فيه وهذا نظرا لتعدد وتنوع جوانبه التي تتحرك خيوطها في مجالات عديدة[17]، ومع هذا يشير مفهوم هذا المصطلح إلى المخرجات والأهداف المراد تحقيقها عن طريق مهام ووظائف محددة[18] تسعى المؤسسات المختلفة وعلى رأسها التابعة لأجهزة الدولة إلى القيام بها.

ولقد أحدثت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ثورة كبيرة كان لها عظيم الآثار والانعكاسات على درجة التناغم والتفاعل داخل الدولة خاصة ما يتعلق بأدائها المؤسسي، فليس هناك أي ميدان في عصرنا الحالي يخلو من استخدام وسائل تكنولوجيا الاتصال الحديثة وتوظيفها بشكل مكثف لما لها من إسهامات عديدة في تطوير الحضارة الإنسانية والرقي بها[19].

Scanné avec CamScanner

حيث أصبح قطاع الاتصال والمعلومات القطاع النابض والحساس والأساسي في المجتمع وأصبح يطلق على المجتمعات المتقدمة في هذا المجال بمجتمعات المعلومات[20] لتميزها عن غيرها من المجتمعات المختلفة في هذا القطاع بسبب ما أحدثته تكنولوجيا المعلومات من تفاوت خارجي كبير بين الدول والأمم مرده صناعة التقنية والتحكم فيها[21]، فلم يعد قياس مدى تقدم الدول وارتفاع دخل مستوى سكانها على أساس ناتجها القومي فحسب بل كذلك على إجمالي ناتجها المعلوماتي القومي في عصر معالجة المعلومات وإنتاجها في صور متعددة[22].

وإن هذا ما فرض على الدولة ضرورة أن تواكب هذه الثورة التكنولوجية الهائلة والاستفادة من ابتكاراتها ووسائلها الرقمية لتأدية مهامها الوظيفية بفعالية لتحقيق حاجات المواطنين الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية من خلال جعل الإنسان وحقوقه محورا لسياساتها العامة وهدفا ساميا لها في آن واحد[23].

فلقد كان للتطور التكنولوجي الكبير في هذا العصر آثارا هامة على وظائف الدولة حيث أتاح لها أدوات ووسائل جديدة وعصرية تستطيع استخلالها وتسخيرها لإنجاز وتأدية مهامها المختلفة والمتعددة بجودة عالية وبسرعة ملائمة ومواكبة لعملية التغير السريع الحاصل في عالم اليوم.

فإدخال تكنولوجيا الاتصال وتعزيز استخدامها ونشرها في جميع الأجهزة الإدارية العمومية من شأنه إحداث تحول كبير في أساليب تنظيمها وعملها، مما سيساهم في تحسين ورفع وترقية الخدمات العمومية المقدمة للمواطنين بفك مركزية تسيير المعلومات وجعلها متاحة لهم في أي وقت وأي مكان، وهذا من خلال إنشاء فضاء مستقل لها عن التموقع المادي والذي لا يمكن أن يتحقق إلا بواسطة وضع الدولة لخدماتها المختلفة على شبكة الأنترنيت[24].

فقد فرضت المتغيرات التكنولوجية الجديدة على الدولة إحداث تغيير جذري في بنيتها من خلال التحول إلى الدولة الشبكية أو الحكومة الإلكترونية التي يمتد تأثيرها خارج نطاق حدودها القومية[25]، مما يجعل الجميع يملك القدرة على الوصول إلى المعلومة وذلك عن طريق المواقع الإلكترونية التي جعلت العالم عبارة عن قرية صغيرة.

وتعد الحكومة الإلكترونية أحد العلاجات الواقية من انتشار الفساد الإداري ومنعه، فهي تلزم المؤسسات الحكومية بنمط الشفافية والوضوح في منهج عملها وتسمح بوصول

Scanné avec CamScanner

المعلومات إلى المواطنين بسهولة ملغية بذلك جميع التعقيدات والصعوبات التي كانت تصادفهم أثناء سعيهم إليها في الماضي وهذا بديناميكية وبسرعة عالية مما من شأنه الانعكاس بالإيجاب على مستوى الأداء المؤسسي الحكومي ورفع مردوديته وتحسينها.

فتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تساهم في نقل المعلومات في وقتها المناسب وبكل شفافية وتتيح للحكام استقبال مطالب شعوبهم المعبرة عن حاجاتهم ورغباتهم وكذا تلقي اقتراحاتهم وبالتالي الرفع من فعالية النظام السياسي على المستوى الاتصالي أي زيادة الوظيفة الاتصالية للدولة.

لذا يعد الاتصال عنصر هام بالنسبة للسلطة إذ أن الذين يمتلكون السلطة يسيطرون على الإتصال لتحقيق أهدافهم للبقاء فيها سواء كانوا ديمقراطيين أم لا، ومن تم فإن القادة السياسيين يميلون دوما للتحكم في المعلومات المتاح للمواطنين وهكذا تدخل في هذا الإطار جميع خطابات السياسيين والبرلمانيين والوزراء ورجال الأحزاب وتصريحاتهم وتداولهم وحملاتهم الأيديولوجية وكذلك الحملات الانتخابية والمناظرات السياسية، يضاف إليها التغطيات الصحفية والإذاعية للأحداث السياسية[26].

2-التأثير على تنمية الوعي السياسي:

يقصد بالوعي السياسي مدى معرفة الإنسان لواقعه السياسي العام ومدى إدراكه لشتى البدائل السياسية المتاحة والممكنة، والتي يفترض أن تكون أفضل أو أسوأ من ما يسود في واقعه وواقع العالم من حوله[27] وهو مفهوم عام ليست له حدود معينة لأنه يعد بمثابة الرؤية العامة والشاملة لكافة الأحداث السياسية والاجتماعية وكذا الاقتصادية والثقافية، فعن طريق الوعي يدرك الإنسان ذاته ومحيطه إدراكا مباشرا وهو أساس كل معرفة[28].

فالوعي السياسي يعتبر المدخل الصحيح لتحقيق إرادة الإنسان وهو يعد من أهم الركائز الرئيسية التي تستند عليها عملية التنمية[29]، فبناءً على الوعي يمكن للفرد أن يحدد مواقفه وقناعاته السياسية المختلفة، فالوعي نفسه هو الحافز الذي يدفعه إلى المشاركة في مختلف الأنشطة السياسية.

وتعد وسائل الإعلام ذات الأثر الكبير في التأثير على وعي المواطنين نظرا لانتشارها الواسع والتطور الذي تشهده هياكلها واستعمالها للأساليب والأدوات المتطورة مما يجعلها تنقل الخبر والصورة بشكل أسرع مما كانت عليه في السابق.

Scanné avec CamScanner

وقد أفرز هذا التأثير نمطا إعلاميا جديدا يختلف في مفهومه عن النظم الإعلامية السابقة، حيث يتميز عنها بسمات وخصائص عديدة أهمها التفاعلية واللاتزامنية وقابليتي التحويل والتوصيل بالإضافة إلى التحرك والوسائط المتعددة والتنوع والانتشار[30].

فمنذ ثمانينات القرن الماضي أصبح العالم يمر بمرحلة تكنولوجية اتصالية جديدة تكاد التطورات التي تحدث فيها أن تعادل كل ما سبق من تطورات في المراحل السابقة، إذ تغير شكل وأسلوب عمل وسائل الاتصال نظرا للتطور والتقدم العلمي الحاصل في هذا المجال علاوة على بزوغ أدوات جديدة كان لها آثار اتصالية عديدة[31]، فلم يعد الاتصال مقتصرا على الدول فيما بينها بل تعداه إلى الاتصال المباشر بين الشرائح الاجتماعية المركبة لهذه الوحدات فبفضل تقنية تكنولوجيا المعلومات أصبح البعض يتحدث عن العلاقات الأممية عوضا عن العلاقات الدولية[32].

وحسب «كارل دوتش» فإن الاتصال يعد ضرورة من ضروريات الوعي والتنظيم للعمل الوطني خاصة وأن الشباب هم أكثر ارتباطا من غيرهم بأدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة بحثا منهم عن المغامرة والإثارة، ولعل هذا ما جعلهم أولى العناصر الاجتماعية تأثرا بهذه التكنولوجيات.

بالإضافة إلى ذلك يلعب التلفزيون دورا في تعبئة الجماهير للمشاركة في عملية التنمية وكيفية تطويرها وضمان مساهمتها بفاعلية كبرى في كيفية تخطيط وتغيير خطط التنمية والاستجابة للمتغيرات الجديدة وحث الأهالي على مواجهة الاحتمالات والأخطار التي يمكن أن تنجم عنها أو تحول دون تحقيقها لأهدافها[33].

فوسائل الاتصال تلعب دورا مهما في تعبئة الشباب ومختلف الشرائح الاجتماعية للمشاركة في عملية التنمية وكيفية تطويرها وضمان مساهمتها بفاعلية كبرى في كيفية تخطيط وتغيير خطط ومشاريع التنمية والاستجابة للمتغيرات الجدية لمواجهة ومكافحة الأخطار التي يمكن أن تنجم عنها أو تحول دون تحقيقها[34].

ومن الناحية السياسية يمكن استغلال وسائل الإعلام في الدعاية السياسية بمختلف أشكالها وصورها وقامت العديد من الدول بتوجيه برامجها إلى دول أخرى لتحريض شعوبها على الثورة وتبت الدعايات ضد أنظمة الحكم فيها، مما يكون أسوأ الأثر على الأمن والاستقرار في الدولة، لذا يعالج الفقه الدولي اليوم صور الحروب الحديثة ولوناً من ألوان العدوان وهو يتخذ ثوباً جديداً ما يطلق عليه «العدوان الإذاعي»[35].

Scanné avec CamScanner

فبصورة غير مباشرة وبوتيرة متسارعة تساهم تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في تشكيل الوعي الاجتماعي والسياسي للأفراد دون أي مقدمات، باعتبارها الناشر والمروج الأساس للفكر والثقافة[36] في جميع المجتمعات، ويعد تكوين الوعي السياسي المرحلة الأولى من مراحل المشاركة السياسية التي تتدرج من الاهتمام السياسي إلى المعرفة السياسية ثم التصويت السياسي وأخيرا المطالب السياسية. فمدى إدراك الأفراد لمختلف المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية يعتبر من أهم المستلزمات الأساسية للمشاركة الفعالة والتي تعد بدورها أبرز الإشكاليات والمعوقات التي تصطدم بها المجتمعات في طريقها نحو التنمية[37] التي تعتبر الاتصال شرطا من أهم شروطها[38].

حيث انتشر استخدام هذه التكنولوجيا خاصة الأنترنيت وقد بلغ عدد مستخدميه في العالم سنة 1998 حوالي 80 مليون مستخدم جلهم من الفئة العمرية الفتية التي تضاعف معدل ارتيادها للشبكة العنكبوتية سنة 2000 إلى 250 مليون وإلى 800 مليون سنة 2004[39].

وهذا ما يفسر زيادة عدد مرتدي هذه المواقع مع مرور السنوات وسهولة تعلمها بالإضافة إلى سرعة نقل المعلومة والخبر والصورة، فلقد كان للأنترنيت و«الفيس بوك» و«تويتر» آثارا بالغة لا يمكن لأحد أن ينكرها في الثورات التي اجتاحت عددا من الأقطار العربية كتونس، مصر، ليبيا واليمن من خلال سرعة نقل المعلومة والصورة وبلورة الرأي العام وجعله يصب في اتجاه واحد لصالح فئة معينة من شأنها تغيير الأوضاع بما يخدم مصالحها في المنطقة العربية وإعادة بناء الدولة الحديثة.

والثورة المعاصرة في تكنولوجيا الاتصال أحدثت طفرة هائلة في ظاهرة الإعلام الدولي بحيث أصبح التعرض لوسائل الاتصالات الدولية أو الوطنية جزء من نسيج الحياة اليومية للمواطن بما يمكن أن يحدثه من أثار تتصل بإدراكه وتوجهاته الذي ينعكس بالضرورة على توجهات الرأي العام وما يتعرض له صناع القرار من ضغوط[40].

من هذا المنطلق فإن تدفق هذه المعلومات عبر الأجهزة الإلكترونية أو الشبكات الفضائية يسهل عليها عبور الحواجز وحدود القوميات، وبالتالي أصبح الوجود بالنسبة للإنسان من خلال التقنية المعاصرة وجودا خاصا ذاتيا وهو منفتح ممتد إلى رحاب الكوكب بغير حدود، وهكذا يعايش المرء ويتفاعل مع تيار المكنونة من الصور والرموز[41].

وإن هذا ما يساهم في تحسين علاقة الدولة بمواطنيها ويزيد من ثقتهم فيها، فالاتصال

Scanné avec CamScanner

ما هو إلا عملية لتبادل الأفكار والمعلومات من أجل إيجاد فهم مشترك وثقة بين العناصر الإنسانية[12] ولعل اتجاه جل رجال السياسة وصناع القرار إلى مواقع التواصل الاجتماعي ما هو إلا دليل على إدراكهم لأهمية وسائل الاتصال وتكنولوجيا المعلومات في بناء علاقات الحكام مع شعوبهم وإعادة تشكيل الأسلوب الذي تتعامل به الدولة ومسؤوليتها مع المواطنين.

كما تلعب تقنية المعلومات دورا بارزا ومهما في تنفيذ الدولة للمشاريع والمخططات والبرامج التنموية التي ترمي أساسا إلى بناء النظام السياسي وإجراء عمليات التحديث عليه ليصير نظاما عصريا متطورا[13] تماشيا مع الثورة التكنولوجية والاتصالية الهائلة التي يشهدها عصرنا من خلال تسخير الأدوات والوسائل الرقمية في بناء الدولة والرفع من قدراتها لتأدية وظائفها المختلفة بتكلفة أقل وبسرعة تتناسب مع التغيير السريع الذي خلفه التطور العالمي في المجال التكنولوجي والاتصالي والمعلوماتي.

الخاتمة:

عرفت الدولة على مختلف مراحل نشأتها تطورات مختلفة انعكست على أدائها لوظائفها في ظل التطور الحاصل على مستوى الأنظمة الدولية، خاصة وأن الدولة في بداية نشأتها كانت تهتم بوظائف معينة معظمها يتعلق بالبقاء والاستمرارية في ظل التهديدات التي تواجه كيانها.

ومع التحول الذي شهده العالم في مجالات مختلفة كان في أولها زيادة التكنولوجيات الحديثة وأساليب الاتصال عالية الجودة، بالإضافة إلى استخدام الحاسوب الآلي، والمواقع الإلكترونية التي ساعدت الشعوب في مختلف بقاع العالم على التواصل مما جعل العالم عبارة عن قرية صغيرة.

كل هذا التطور كان له أثر على الدولة وأنظمتها خاصة وأن هاته الأخيرة قد حاولت إدخالها في مجال عملها لمساعدتها على أداء وظائفها في أسرع وقت ممكن وزيادة للفعالية وتوثيق درجة الاتصال بين المواطن ودولته عن طريق توفير المنافذ التي تسمح له بالولوج إلى داخل النظام السياسي والتعرف على آليات العمل حيت يكون هناك وعي بكيفية عمل الأنظمة بالإضافة إلى أن الدولة تزيد من قدراتها وتحسينها بهدف خدمة الصالح العام وزيادة الشفافية وبعث نوع من الثقة بين الطرفي

Scanné avec CamScanner

هوامش الدراسة:

1 - مازن عرفة، مجتمع المعلومات. مجلة المعرفة، المجلد 37، العدد 418، 1998، ص.62.

2 - بكوش كريمة، دور مجتمع المعلومات في تفعيل الحكومة الإلكترونية. المركز الجامعي بخميس مليانة، د.س.ن، ص.04.

3 - المرجع نفسه، ص.7.

4 - كمال بونعجة مجتمع المعلومات، في الموقع الإلكتروني، http://www.webreview.dz/IMG/pdf/_information-2.pdf.2014/04/11 ، تاريخ الذخول: 2014/04/11 ، د.س.ن، ص.07.

5 - سيد حسين فاروق، الإتصالات عبر الأقمار الصناعية. بيروت: دار الراتب الجامعية، د.س.ن، ص.07.

6 - مصطفى عليان ربحي، مجتمع المعلومات والواقع العربي. ط.1، الأردن: دار جرير، 2006، ص.45.

7 - أحمد بدر، التكامل المعرفي لعلم المعلومات والمكتبات. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2002، ص.57.

8 - برعودي يسمينة، التعليم العالي وعلاقته بالتغيرات التكنولوجية الحديثة: تكنولوجيا المعلومات. (مذكرة ماجستير غير منشورة)، جامعة باتنة:

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، 2009،ص.09.

9 - فريد زايد، واقع إستخدام التكنولوجيا الحديثة للإعلام والإتصال في الصحافة المكتوبة بالجزائر. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة قسنطينة:2010، ص.48.

10 - قواسم بن عيسى، إستخذام البرلمانيين الجزائريين لتكنولوجيا المعلومات والإتصال في صنع قراراتهم السياسية وتحقيق الحكم الراشد-دراسة ميدانية لعينة من أعضاء العهدة التشريعية السادسة 2007--2012 أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2012-2013،ص.273.

11 - سحر قدور الرفاعي، الحكومة الإلكترونية وسبل تطبيقها: مدخل إستراتيجي. مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، ص.307.

12 - جامعة الملك عبد العزيز، الحكومة الإلكترونية. جدة: معهد البحوث والإستشارات، سلسلة دراسات يصدرها معهد البحوث والإستشارات، الإصدار التاسع، 1427هـ ص.26.

13 - زياد عبد الوهاب النعيمي، «البناء القانوني للدولة في النظام العربي»، الحوار المتمدن، في الموقع الإلكتروني: ، تاريخ الدخول http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=158597.2014/04/20

14 - فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة: النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين. تر: مجاب الإمام، الرياض: العبيكان للنشر، 2007،ص-ص.11-34.

15 - التقرير الأوروبي، التغلب على الهشاشة في إفريقيا: صياغة نهج أوروبي جديد. مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة، المعهد الجامعي الأوروبي، 2009،ص.90.

16 - غابريال ألموند، بنجام بويل، روبرت مندت، السياسة المقارنة: إطار نظري. تر: محمد زاهي بشير المغيربي، ط.1، بنغازي: جامعة قاريونس، 1996،ص.283.

17 - الجزء الأول، الأداء المؤسسي كمدخل للتطوير والتنمية في الوطن العربي، في الموقع الإلكتروني: ، ص.10. www.pdf factoriz

Scanné avec CamScanner

18 - أحمد الكردي، إدارة الأداء الفعال بمنظمات الأعمال، في الموقع الإلكتروني:
http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/downloads/11932.2014/04/22 تاريخ الدخول
19 - إبراهيم بعزيز، وسائل الإتصال الجديدة وأثرها على ثقافة المستعملين، ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى الوطني «وسائل الإعلام والمجتمع»، جامعة محمد خيضر، بسكرة يومي 29/28 نوفمبر 2010، ص.138.
20 - عمرو الجويلي، العلاقات الدولية في عصر المعلومات، السياسة الدولية، العدد 123، 1995، ص.90.
21 - شعبان فوكة، «العولمة وسلطة الدولية: عن أي سيادة يبحثون»، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الموسوم بـ «مستقبل الدولة الوطنية في ظل العولمةومجتمع المعلومات حالة الجزائر»، الجزائر 5-6 ماي 2009، ص.13.
22 - دليلة العوفي، مجتمع المعلومات في الجزائر واقع الفجوة الرقمية. (رسالة ما جستير غير منشورة)، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2006-2007، ص.01.
23 - برقوق أمحند، مفاهيم في السياسة المقارنة الجديدة. جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2008-2009.
24 - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، اللجنة الإلكترونية 2013، ملخص 2008، ص.08.
25 - محمد سعد أبو عامود، «الوظائف الجديدة للدولة في عصر العولمة»، السياسة الدولية، في الموقع الإلكتروني:، تاريخ الذخول http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=794003&eid=2.2014/04/20
26 - صالح أبو أصبع، الاتصال الجماهيري. عمان: دار البركة، 2009، ص.121.
27 - صدفة بن يحي فاضل، «الوعي السياسي وأهميته»، صحيفة المدينة. في الموقع الإلكتروني: ، تاريخ الدخول: http://www.al-madina.com/node/313920?arbeaa.2014/04/20
28 - أحمد خور رشيد النورة جي، مفاهيم في الفلسفة الاجتماعية. ط.1، بغداد: مركز الشؤون الثقافية، 1990، ص.253.
29 - جمال السيد إبراهيم، دور وسائل الإعلام في تنمية الوعي السياسي في العالم الثالث، مركز النظم العالمية لخدمات البحث، في الموقع الإلكتروني:http://www.alnodom.com/index.php/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D8%AE%D8%B5%D8%A7%D8%AA-.....7%D8%AA.html
30 - سميرة شيخاني، الإعلام الجديد في عصر المعلومات، مجلة دمشق، المجلد 26، العدد الأول والثاني، 2010، ص.477.
31 - محمود علم الدين، تكنولوجيا المعلومات والاتصال ومستقبل صناعة الصحافة. القاهرة: دار السحاب، 2005، ص-ص. 137-138.
32 - قوال فاطمة الزهراء، مفهوم السيادة في ظل المتغيرات الدولية. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة تلمسان: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010-2011، ص.219.
33 - الدسوقي عبده إبراهيم، التلفزيون والتنمية. ط.1، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2004،ص-ص.224-225.
34 - المرجع نفسه، ص-ص.224-225.
35 - أبو العلاء يسرى محمد، إستراتيجية الإعلام والتنمية.ط.1، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2007،ص.92.

Scanné avec CamScanner

36 - ناصر علي مهدي، و موسى عبد الحليم حلس، «دور وسائل الإعلام في تشكيل الوعي الاجتماعي لدى الشباب الفلسطيني: دراسة ميدانية على عينة من طلبة بكلية الآداب، جامعة الأزهر، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد12، العدد2، 2010، ص.136.

37 - وديع العزعزي، «دور وسائل الإعلام في تشكيل الوعي السياسي للشباب اليمني: دراسة ميدانية على طلبة الجامعات»، في الموقع الإلكتروني: ، تاريخ الدخول 2014/04/21. http://youthdo.org/ar/images/stories/youth/12.pdf

38 - عز الدين مناصرة، و محمد عبيد الله، العولمة والهوية: أوراق المؤتمر العلمي الرابع لكلية الآداب والفنون. ط.2، الأردن: دار مجدلاوي،2002، ص.352.

39 - قندوشي رشيدة، الإعلان عبر الأنترنيت. (رسالة ما جستير غير منشورة)، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2004-2005،ص.352.

* كلمة ذات شقين inter مشتقة من مصطلح interconnectioأي البينة أو الاتصال أو الدخول أو الربط والشق الثاني net مشتقة من كلمة network تعني الشبكة، وبالتالي فهي تعني الشبكة البنية أو الدخول إلى شبكة الاتصال البينية. للمزيد أنظر: عمر خالد الزريقات، عقود التجارة الإلكترونية: عقد بيع عبر الأنترنيت. الأردن: دار حاد للنشر، ط.1، 2007، ص.36.

40 - فهمي محمد السيد، تكنولوجيا الاتصال في الخدمة الاجتماعية. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1997،ص.145.

41 - شوقي جلال، العولمة: الهوية والمسار (رؤية عربية). ط.1، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2007،ص.92.

42 - عطية مصلح، «أثر نظام الاتصالات الإدارية في الأداء من وجهة نظر الموظفين الإداريين والمشرفين الأكاديميين في جامعة القدس المفتوحة في محافظات الشمال»، في الموقع الإلكتروني: ، http://www.qou.edu/arabic/researchProgram/researchersPages/atiehMusleh/r3_drAtiehMusleh.pdf تاريخ الدخول 2014/04/19.

43 - حميد حسين كاظم الشمري، «دور التنمية في بناء النظام السياسي والتحول الديمقراطي»، في الموقع الإلكتروني:، تاريخ الدخول 2014/04/20.html.6-3-http://www.fcdrs.com/mag/issue

Scanné avec CamScanner